النظام الاقتصادي:-

يتكون النظام الاقتصادي من القواعد والقوانين والتقاليد والمبادئ التي تحكم عمليات الاقتصاد القومي ويتم من خلالها استخدام الموارد الانتاجية لإشباع الحاجات الانسانية. ويهدف النظام الاقتصادي إلى تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي تُنتج وطرق إنتاجها وكيفية توزيعها. وإذا نظرنا إلى الانسان في أطار من العلاقات الاجتماعية نصل إلى نتيجة منطقية هي حتمية التعاون الاقتصادي بين الافراد، ويكون هذا التعاون عن طريق اعتماد تقسيم العمل، ويترتّب على تقسيم العمل أو التخصّص في العمل قيام التبادل.

أنَّ هدف التعاون الاقتصادي هو أنتاج أكبر كميّة من السلع والخدمات، فالأفراد بفضل تعاونهم القائم على مبدأ التخصص أو تقسيم العمل يستطيعون في النهاية تحقيق ناتج أجمالي يفوق كثيراً ما كان يمكن أن ينتجوه إذا عمل كل واحد منهم في عزلة عن الآخرين، لكن هذا التعاون بين الأفراد تنتج عنه مشاكل وتعقيدات يتطلّب حلّها تنسيقاً وتدبيراً وتخطيطاً، وهنا يأتي دور النظام الاقتصادي الخاص بأي بلد والذي يعتمد على من هو المالك للثروة الأفراد أم الدولة؟ وبناءاً على ملكية الثروة هناك ثلاثة أنواع من الأنظمة الاقتصادية، وهي:

أوّلاً: النظام الاقتصادى الحر

هذا النظام تكون فيه جميع الثروة مملوكة للأفراد وإنَّ المشكلة الاقتصادية في هذا النظام تُحل من خلال نظام (آليّة) الأسعار، التي تعني إنَّ التغيّرات في حاجات المستهلكين تؤدّي إلى تغيّرات في الأسعار، وإنَّ التغيّرات في الأسعار تقود إلى تغيّرات في الأنتاج (العرض). لذا فأنَّ التغيّرات في الحاجات تؤدّي إلى تغيّرات في الأنتاج وبالتالي في العرض. وهذا النظام يسمّى (نظام سيادة المستهلك).

ثانياً: نظام الاقتصاد المخطط

أنَّ مشاكل الأنتاج في النظام الاقتصادي تكمن في: ماذا ينتج؟ وكم ينتج؟ وكيف ينتج؟، وكذلك مشاكل التوزيع تكمن في : لمن؟ وكيف؟ وكم ينتج؟، كل هذه المشاكل فضلاً عن مسائل النمو الاقتصادي تُحل من خلال سلطة التخطيط المركزية في الدولة وذلك إستناداً إلى الملكية الاجتماعية للثروة.

ثالثاً: نظام الاقتصاد المختلط

في نظام الاقتصاد الحر تُؤخذ القرارات من قبل الأفراد وفي نظام الاقتصاد المخطط من قبل الدولة، لكن في نظام الاقتصاد المختلط بعض القرارات تصدر من قبل الدولة (القطّاع العام)، وبعضها الآخر من قبل الأفراد (القطّاع الخاص).